

المِعْيَارُ الشَّرْعِيُّ رَقْمٌ ٥٥

المسابقات والجوائز





المُحتَوى

رقم الصفحة

١٢٨٤	التقديم
١٢٨٥	نص المعيار
١٢٨٥	١ - نطاق المعيار
١٢٨٥	٢ - المسابقات
١٢٨٧	٣ - الجوائز
١٢٩٤	٤ - تاريخ إصدار المعيار
١٢٩٥	اعتماد المعيار
الملحق	
١٢٩٦	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار
١٢٩٨	(ب) مستند الأحكام الشرعية
١٣٠٠	(ج) التعريفات

٦٦٦٦٦٦٦



الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا
ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التَّقْدِيمُ

يهدف هذا المعيار إلى بيان مفهوم المسابقات وأنواعها وصورها وشروطها وأحكامها، ومفهوم الجوائز وأنواعها وشروطها وأحكامها وتطبيقاتها في المؤسسات^(١).

والله الموفق،،،

(١) استخدمت الكلمة (المؤسسة/ المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

نَصُّ الْمِعْيَارِ

١- نطاق المعيار:

يتناول هذا المعيار بيان أحكام المسابقات والجوائز والهدايا التجارية، وأحكام ممارسة المؤسسات لها أو رعايتها.

ولا يتناول المعيار الحوافز التي تقدم لحسن أداء المتعاملين أو منسوبي المؤسسات، ولا المسابقات الوظيفية والمناقصات، كما لا يتناول أحكام الجماعة في غير المسابقات؛ لأن لها معياراً خاصاً بها.

٢- المسابقات:

١/٢ تعريف المسابقة: تنافس بين طرفين أو أكثر لتعيين الأفضل منهم.

٢/٢ أنواع المسابقات: المسابقة قد تكون بغير عوض، وقد تكون بعوض من المتسابقين أو من بعضهم أو من غيرهم، فإن كانت بعوض فالعوض لازم على من التزم.

٣/٢ أحكام المسابقات:

١/٣/٢ تجوز المسابقات بشروط:

١/١/٣/٢ أن تكون في الأمور المباحة، مثل: المسابقات العلمية، والثقافية، والرياضية.

٢/١/٣/٢ ألا تشمل المسابقة على محظوظ، ومن ذلك:

- أ- تفويت واجب شرعي كالصلبة والصوم.
- ب- إثارة التعرات، أو الفتنة، أو التعصب، أو التزاع.
- ج- كشف العورات، أو الاختلاط بين الرجال والنساء.
- د- إلحاق ضرر بالإنسان، أو المجتمع، أو الحيوان، أو البيئة.

٢/٣/٢ بالإضافة إلى ما جاء في البند ١/٣/٢ فيشترط لجواز المسابقة بعوض ما يأتي:

- ٢/٣/٢ أن تكون المسابقة معلومة علمًا نافعًا للجهالة من حيث زمانها، ومكانها، وجنسها، وصفتها، وأدواتها، وطريقة أدائها.
- ٢/٣/٢ أن يكون العوض من طرف ثالث، أو من واحد من المتسابقين فقط؛ فإن كان العوض من اثنين من المتسابقين فأكثر فإنه لا يجوز.

٢/٣/٣ تنظيم المؤسسة للمسابقات أو رعايتها:

مع مراعاة ما جاء في البند ١/٣/٢ يجوز للمؤسسات تنظيم المسابقات أو رعايتها بالضوابط الآتية:

- ٢/٣/٢ أن تكون نفقات المسابقة بما في ذلك العوض من أموال المؤسسة (المساهمين)، وليس من حسابات الاستثمار.
- ٢/٣/٢ مراعاة المصلحة والأولوية في المسابقات دون إسراف.
- ٢/٣/٣ أن تعتمد المسابقة من الهيئة الشرعية للمؤسسة.

٣- الجوائز:

١/٣ **تعريف الجائزة:** عطية تُمنح لشخص طبيعي أو معنوي لتحقيقه تصرفًا معيناً.

٢/٣ **الجائزة التسويقية:** جائزة يقصد بها ترويج سلع أو خدمات معينة، أو جذب المستثمرين إلى أسواق أو متاجر معينة، إما بالسحب على جائزة، أو باحتساب نقاط، أو بهدية مع شراء كل سلعة أو خدمة.

٣/٣ **حكم الجائزة التسويقية بالسحب:**

١/٣ يجوز منح جائزة يتم السحب عليها دون اشتراط شراء سلعة أو خدمة.

٢/٣ يجب أن تكون السلعة أو الخدمة المشترط شراؤها للدخول في السحب، وكذلك الجائزة محل السحب جائزة شرعاً.

٣/٣ يجوز منح جائزة يشترط للدخول في السحب عليها شراء سلعة أو خدمة بالشروط الآتية:

١/٣/٣ **ألا يزيد في ثمن السلعة أو الخدمة المُشترط شراؤها للدخول في السحب عن سعرها بدون حق السحب.**

٢/٣/٣ **أن تكون السلعة أو الخدمة المشترط شراؤها للدخول في السحب مما يقصد شراؤه بصرف النظر عن الجائزة، وعلى المؤسسة تنبيه الجمهور إلى ذلك عند الإعلان عن الجائزة.** فإن غلب على الظن أن الداخلين

في السحب لا يشترونها إلا لغرض الحصول على الجائزة؛ فلا يجوز وضع الجائزة في هذه الحال.

٣/٣/٣ أن تكون فرص الفوز في كل سحب متساوية لجميع الداخلين في السحب.

٤/٣/٤ ألا يقصد بوضع الجائزة إلحاق الضرر بالآخرين.

٥/٣/٥ لا يجوز اشتراط دفع رسم أو ثمن للدخول في السحب على الجائزة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ كالزيادة في سعر المكالمات الهاتفية عن المثل.

٤/٣ التزاحم على الجائزة:

إذا خصصت الجائزة لواحد أو لمعدودين وتزاحم على استحقاقها عدد أكثر من المخصص لها؛ فيجوز اللجوء إلى القرعة لتعيين من يتم منح الجائزة له.

٥/٣ الجوائز في المؤسسات:

١/٥ ١ الجوائز على الحسابات الجارية: لا يجوز تخصيص أصحاب الحسابات الجارية بجوائز تقدمها المؤسسة إليهم - وينظر البند (٢/١٠) من المعيار رقم (١٩) بشأن القرض - وكذلك ما إذا ضُمَّ إلى الحسابات الجارية حسابات استثمارية لا تمثل إلى إجمالي الحسابات إلا نسبة يسيرة بوزن منخفض؛ فإنَّ وضع الجائزة عليها في هذه الحال محروم كذلك؛ لأنَّه تحايل على التخصيص المذكور.

٢/٥ الجوائز على الحسابات الاستثمارية: يجوز أن تعطي المؤسسة جوائز لأصحاب حسابات الاستثمار بشروط:

١/٢/٥ ألا تكون الجوائز من حسابات الاستثمار أو أرباح أصحابها أو حساب الخيرات، ويمكن أن تكون من حساب المساهمين.

٢/٢/٥ ألا يؤدي منح هذه الجوائز إلى ضمان رأس المال المستثمر أو جزء منه؛ لأن يعلن البنك عن جائزة قيمتها ٥٠،٠٠٠ (خمسون ألف ريال) لكل من يستثمر عنده مليون ريال. فهذا ضمان ابتداء لجزء من رأس المال، وهو ممنوع شرعاً.

٣/٢/٥ أن تكون فرصة الحصول على الجائزة متاحة لكل مشترك في حسابات الاستثمار أو في فئة من فئاتها. وإذا كان عدد الجوائز محدوداً فإنها توزع بالقرعة.

٣/٥ الجوائز على التمويلات وخدمات الصرف والحوالات: إذا كانت الجائزة على التمويلات وخدمات الصرف والحوالات تُمنح بالسحب؛ فتتجوز بشرط عدم زيادة ربح التمويل أو رسم الخدمة مقابل الجائزة، وأما إذا كانت تُمنح لكل متعامل أو بحساب نقاط له فيسري عليها ما سيأتي في البند ١/٦/٣ (٣/٦).

٤/٥ جوائز البطاقات المصرفية:

يجوز إعطاء الجوائز على بطاقة الصراف الآلي وبطاقة الائتمان، سواء أكان على حملها أم على استخدامها، وذلك بالشروط الآتية:

١/٤/٥ ألا يشترط على حملة البطاقات أي مبالغ مالية مقابل الاشتراك في الجائزة؛ سواء بالدفع أو الحسم من حساباتهم.

٢/٤/٥ ألا تزيد عمولة البطاقات خلال المدة التي يتم فيها منح الجوائز عن العمولة العادلة. ويراعى ما جاء في الفقرة (١/٥/٣).

٣/٤/٥ ألا تكون الجائزة مخصصة للبطاقات المرتبطة بالحساب الجاري فقط دون حق حامل البطاقة في ربطها بالحساب الاستثماري.

٦ الجوائز والهدايا التجارية:

١/٦/٣ الهدايا التجارية، صورها وحكمها:

من صور الهدايا التجارية ما يأتي:

١/١/٦ الصورة الأولى: أن يمنحك البائع هدية معلومة لمن يشتري منه سلعة أو خدمة. وهي جائزة شرعاً؛ سواء أكانت نقداً أم عيناً؛ وتأخذ حكم الزيادة في المبيع.

٢/١/٦ الصورة الثانية: أن يمنحك البائع هدية مجهرولة مع السلعة أو الخدمة. وهي جائزة شرعاً، شريطة عدم الزيادة في ثمن السلعة مقابل الهدية.

٣/١/٦ الصورة الثالثة: أن يمنحك البائع المشتري هدية متصلة بالسلعة ومن جنسها، كزيادة العبوة عن المعتاد. وهي جائزة شرعاً؛ لأنها تعد تخفيضاً لثمن السلعة.

٢/٢ جوائز التخفيضات التجارية، صورها وحكمها:

١/٢/٣ التخفيضات الترغيبية: وهي حسمٌ يعطيه البائع للمشتري من سعر السلعة أو الخدمة، أو من سعر البيع السائد في السوق، أو الذي يعيّنه المصنّع للتشجيع على الشراء أو إدامة التعامل مع المشترين.

ومن الأساليب التجارية في التخفيضات:

١/١/٣ تخفيض السعر بزيادة الكمية المشترأة:
ويكون للعملاء الذين يشترون كمية كبيرة من السلع.

٢/١/٣ التخفيض الموسمي: وهو الذي يمنحه البائع في أوقات محددة، كأن يكون بقصد التخلص من المخزون المتراكم من السلع، أو لتصفية النموذج القديم، أو الحصول على السيولة اللازمة. وهو جائز شرعاً في جميع الصور السابقة؛ لأن هذا النوع من التخفيضات يبع للسلعة أو الخدمة بأنقص من سعرها في السوق.

٢/٢/٣ التخفيض بالبطاقات: وذلك بأن يمنح التجار العميل بطاقة تخفيض عند شرائه من محلاته، أو أن تمنح جهة مستقلة (طرف ثالث) العميل بطاقة تخفيض عند شرائه من المحلات التجارية التي اتفقت معها على التخفيض.

حكمها:

١/٢/٦/٣ إذا كانت البطاقة التخفيضية من غير

رسم اشتراك (مجانية) فهي جائزة؛ لأنها وعد بالتخفيض على أساس التبرع، وهو جائز شرعاً، ولو كانت فيه جهالة؛ لأنها تغتفر في التبرعات.

٢/٢/٦/٣ إذا كانت البطاقة التخفيضية مقابل رسم

اشتراك فلها صور منها:

١ - إن كانت الجهة المصدرة للبطاقة طرفا ثالثاً، وهي التي تتناهى الرسوم وتتيح التخفيضات من جهات أخرى؛ فالبطاقة جائزة؛ لأن الجهة المصدرة لها في حكم السمسار.

٢ - إن كانت الجهة المصدرة للبطاقة هي الجهة نفسها التي تمنح التخفيض مقابل رسم فلها حالان:

الحال الأولى: أن يكون مع التخفيض خدمات أو مزايا أخرى تصلح أن تكون عوضاً عن الرسم، فالبطاقة جائزة؛ لأن التخفيض تابع للخدمات الأخرى.

الحال الثانية: لا يكون مقابل الرسم أي خدمات أخرى غير التخفيض؛ فهذه البطاقة غير جائزة؛ لما فيها من الغرر والجهالة.

٣/٢/٦ التخفيض بالكوبون: وهو تخفيض محدود لحامل

الكوبون (القسيمة).

حكمه: الكوبيون له صور، منها:

الأولى: أن يكون الكوبيون مجانيًّا؛ وهو جائز.

الثانية: أن يكون الكوبيون مقابل رسم؛ فحكمه ما جاء في البند (٢ / ٦ / ٣) بشأن التخفيض بالبطاقات.

الثالثة: أن يعطي الكوبيون لحامله تخفيضاً معيناً مع حق الدخول في السحب على جائزة؛ فحكمه ما جاء في البند (٣ / ٣) بشأن السحب على الجوائز.

٣ / ٦ / ٣ الجوائز بالنقاط:

الجوائز بالنقاط: هي أن تقدم جهة لعملائها نقاطاً مقابل شراء سلع أو خدمات منها أو من الجهات التابعة لها، أو المتعاقدة معها، وتتيح لهم أن يستبدلوا بهذه النقاط سلعاً أو خدمات مجاناً، أو بتخفيض وفق شروط محددة، مثل برامج العضوية التي تقدمها الفنادق، وشركات الطيران، وشركات الاتصالات.

حكمها: إذا كانت بغير رسم فهي جائزة؛ لأنها تبرع، وأما إذا كانت برسم وهي مشتملة على منافع وخدمات متقدمة شرعاً فهي جائزة. ويجوز للمشتراك في البرنامج عند شرائه سلعة أو خدمة أن يكمل النقص في النقاط بشراء نقاط جديدة نقداً واستخدامها؛ لأن استخدام النقاط في حقيقته دفع لجزء من الثمن. وعلى المؤسسة الرجوع إلى هيئة الشريعة لدراسة الشروط والأحكام الخاصة لكل برنامج وبيان حكمها.

٤- تاريخ إصدار المعيار:

صدر هذا المعيار بتاريخ ٣٠ رجب ١٤٣٧ هـ الموافق ٧ أيار (مايو) ٢٠١٦ م.



اعْتِمَادُ الْمِعْيَارِ

اعتمد المجلس الشرعي معيار المسابقات والجوائز في اجتماعه الثالث والأربعين المنعقد في مملكة البحرين خلال الفترة ٣-١ جمادى الآخرة ١٤٣٧ هـ
يوافقه ١٠-١٢ آذار (مارس) ٢٠١٦ م.

٦٦٦٦٦٦٦

مُلْحَقٌ (أ)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي الموقر في اجتماعه (٣٤) المنعقد في مملكة البحرين خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ صفر ١٤٣٤ هـ الموافق ٤ يناير ٢٠١٣ م تكليف خبير بإعداد دراسة شرعية مفصلة عن المسابقات والجوائز والحوافز والسوبرات والتسيويق.

ناقشت لجنة المعايير الشرعية في الكويت في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢ شباط (فبراير) ٢٠١٥ م هذه الدراسة واعتمدتها، وكلفت الباحث بإعداد مسودة مشروع المعيار.

ناقشت لجنة المعايير الشرعية في الكويت في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٦ حزيران (يونيو) ٢٠١٥ م مسودة مشروع المعيار، وطلبت اللجنة تعديل مسودة المعيار وإضافة التطبيقات.

أتمت لجنة المعايير الشرعية في الكويت في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥ م مناقشة مسودة مشروع المعيار، وقررت رفعه إلى المجلس الشرعي للدراسة.

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٤٢) المنعقد في مملكة البحرين خلال الفترة ٢٢-٢٣ صفر ١٤٣٧ هـ الموافق ٤-٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥ م

مسودة مشروع المعيار، وأدخل التعديلات التي رآها مناسبة، وقرر عرضه على جلسات الاستماع.

بناء على توجيه المجلس الشرعي فقد عقدت الأمانة العامة ثلاثة جلسات استماع في كلٍّ من: المملكة المغربية بتاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦ م في مقر دار الحديث الحسنية بالرباط، وفي المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٤٣٧ هـ الموافق ٤ شباط (فبراير) ٢٠١٦ م في الجامعة الأردنية، وفي المملكة العربية السعودية بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ الموافق ١٣ شباط (فبراير) ٢٠١٦ م بالتعاون مع الجمعية العلمية القضائية السعودية، حضرها عدد من العلماء والفقهاء والخبراء من ممثلي البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الإسلامية، ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنيين بهذا المجال، وقد تمت مناقشة مسودة المعيار تفصيلاً، وجمع ما أبداه العلماء والخبراء من ملاحظات واقتراحات.

ناقشت المجلـس الشرعي في اجتماعـه (٤٣) المنعقد في مملـكة البحرين خلال الفترة ١٠-٣ جمادـى الآخرـة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٠-١٢ آذار (مارس) ٢٠١٦ م ملاحظـات واقتراحـات جلسـات الاستـماع الـثلاثـ، وأدخلـ التعـديـلاتـ التي رـآـها منـاسـبـةـ، واعـتمـدـ فـيـ المـعيـارـ.

راجـعتـ لجـنةـ صـيـاغـةـ المـعـاـيـرـ الشـرـعـيـةـ فـيـ اـجـتمـاعـهـ المنـعقـدـ فـيـ المـدـيـنـةـ المـنـورـةـ يـوـمـ ٢٠ـ رـجـبـ ١٤٣٧ـ هـ الموـافـقـ ٧ـ آـيـارـ (ماـيوـ) ٢٠١٦ـ مـ المـعـيـارـ، وـبـعـدـ المـداـولـةـ وـالـمنـاقـشـةـ وـإـجـرـاءـ بـعـضـ التـعـديـلـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـصـيـاغـةـ، اـعـتـمـدـتـ المـعـيـارـ وـأـصـدـرـتـهـ رـسـمـيـاـ.

٦٦٦٦٦٦٦

مُلْحَقٌ (ب)

مستند الأحكام الشرعية

مستند مشروعيه المسابقات:

قوله تعالى فيما حكاه عن إخوة يوسف: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَقْوْ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَّعْنَا ﴾^(١)، قال الماوردي: (أخبروا بذلك نبياً لم ينكره عليهم فدل على إياحته في شرعه، وما تقدم به شرع لم يتعقبه نسخٌ فكان معمولاً به)^(٢).

ومن السنة: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل»^(٣).

وبما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي ضمّرت من الحفياء، وكان أمدها ثنية الوداع، وسابق بين الخيل التي لم تُضمّر من الثنية إلى مسجدبني زريق، وأن عبد الله كان ممن سابق بها)^(٤).

وبما رُوي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: كان للنبي ﷺ ناقة تسمى العضباء

(١) سورة يوسف، الآية: ١٧.

(٢) الماوردي: علي بن محمد، الحاوي الكبير، ١٥ / ١٨٠.

(٣) أبو داود: السنن، حديث رقم ٢٥٧٤.

(٤) البخاري، الصحيح، حديث رقم ٤١٠، ٢٧١٥، ومسلم: الصحيح، حديث رقم ١٨٧٠.

لا تسبق، فجاء أعرابي على قعود فسبقهها، فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه، فقال:
«حق على الله ألا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه»^(١).

ويمارُوي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها كانت مع النبي ﷺ في سفر، قالت: فسابقته فسبقته على رجلي، فلما حملت اللحم سابقته فسبقني، فقال: «هذه بتلك السبقة»^(٢).

مستند مشروعة الجوائز:

الحديث الشريف: «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل»، والمقصود بالسبق -بفتح الباء- هنا الجائزة التي تُعطى في السباق؛ ففي قوله ﷺ دليل على مشروعة الجائزة في المسابقات.



(١) البخاري: الصحيح، كتاب الجهاد والسير، حديث رقم ٢٧١٧.

(٢) أبو داود: السنن، كتاب الجهاد، باب السبق على الرجل، حديث رقم ٢٥٧٨ وابن ماجه: السنن كتاب النكاح، باب حسن معاشرة النساء، حديث رقم ١٩٧٩.

مُلْحَقٌ (ج)

التعريفات

- **السَّبَقُ** لغة: بسكون الباء، **القُدْمَةُ** في الجري، وفي كل شيء، وال**سَبَقُ**: بفتح الباء، ما يجعل للسابق من **الجُفْلِ** (المال المأخوذ في المسابقة)^(١).
- **المسابقة اصطلاحاً:** عقد على القيام بعمل مشروع على وجه المغالبة لمعرفة الأمهر بعرض أو بغير عرض^(٢).
- **المسابقات النضالية:** المغالبة على رمي السهام^(٣).
- **التحريش:** الإغراء والتهييج بين الحيوانات.
- **الجائزة** لغة: العطية.

واصطلاحاً: عطية تُمنح لشخصٍ أو أشخاصٍ طبيعيين أو معنوين لتحقيقهم تصرفاً معيناً مباحاً في الشرع على وجه المغالبة بين مكافئين له.

- **الحسابات الجارية:** الأموال التي يودعها أصحابها في البنوك بشرط أن يردها

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ١٥٣ / ١٠، دار صادر بيروت.

(٢) الشثري، سعد بن ناصر بن عبد العزيز، المسابقات وأحكامها في الشريعة الإسلامية (بتصرف).

(٣) الأنباري، زكرياً محمد بن زكرياً، أنسى المطالب في شرح روض الطالب، ٤ / ٢٣٤.

البنك إليهم كلما أرادوا.

- الودائع الاستثمارية: الأموال التي يضعها أصحابها في البنك ولا يتم السحب منها إلا بعد انتهاء فترة محددة وهي نوعان: ودائع لأجل معلوم وودائع التوفير.



